تم اعتماده في 25 يوليو 2024

في المؤتمر القضائي الإقليمي حول النزاهة ورفاهية القضاء

عقدت في ناورو

من تنظيم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة | السلطة القضائية في ناورو | وزارة العدل

إعلان ناورو بشأن رفاهية القضاء

مستذكرين المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الاتفاقية)، التي تعترف بالدور الحاسم للقضاء في مكافحة الفساد وتلزم الدول الأطراف، وفقًا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وبدون الإخلال باستقلال القضاء، باتخاذ تدابير لتعزيز النزاهة ومنع فرص الفساد بين أعضاء السلطة القضائية، بما في ذلك القواعد المتعلقة بسلوك أعضاء القضاء؛

في دعم الدول في جهودها لتنفيذ الاتفاقية بفعالية، بما في ذلك (UNODC) **مشيرين** إلى دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إنشاء شبكة النزاهة القضائية العالمية كمنصة للقضاة والهيئات القضائية لتبادل الخبرات ومعالجة التحديات الناشئة المتعلقة بنزاهة القضاء؛

مقدّرين المنتجات المعرفية والأدوات التي طورها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشبكة النزاهة القضائية العالمية حول مختلف جوانب تنفيذ المادة 11 من الاتفاقية، بما في ذلك دليل تنفيذ الاتفاقية وإطار التقييم الإرشادي للمادة 11 وتقرير المسح العالمي حول استكشاف الروابط بين رفاهية القضاء ونزاهة القضاء؛

مؤكدين نتائج التقرير المذكور أعلاه حول المسح العالمي الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وغيرها من الدراسات حول ضغوط العمل ورفاهية القضاء التي أُجريت في ولايات قضائية مختلفة، والتي كشفت عن مستويات عالية من الضغوط المهنية بين القضاة عالميًا، ومستويات منخفضة من الاعتراف بها والتعامل معها؛

معيدين التأكيد على أن النظام القضائي الفعّال يجسد القيم القضائية الأساسية الستة المنصوص عليها في مبادئ بنغالور للسلوك القضائي: الاستقلال، الحياد، النزاهة، اللياقة، المساواة، الكفاءة والاجتهاد؛

معترفين بأن القضاء يتكون من بشر - أفراد مستقلين يتم تعيينهم في مناصب قضائية؛ وبالتالي، فإن النظام القضائي هو في جوهره نظام إنساني يعتمد على القدرات البشرية الفردية والجماعية للقضاة؛

مشيدين بحقيقة أن النظام القضائي أصبح أكثر تنوعًا وشمولًا، ومعترفين بأن هذا التنوع يعزز النظام القضائي ويزيد من ثقة الجمهور؛

مؤكدين على أن الرفاهية الجسدية والنفسية للقضاة هي أمر بالغ الأهمية لتعزيز الكفاءة والاجتهاد، كما أُقر في الفقرة 194 من التعليق على مبادئ بنغالور للسلوك القضائي، التي تؤكد على أهمية معالجة ضغوط العمل القضائي وضرورة توفير الدعم الملائم؛

نحن، أعضاء القضاء وغيرهم من أصحاب المصلحة في العدالة المجتمعين هنا، شخصيًا وافتراضيًا، في 25: يوليو 2024 في المركز المدني بناورو، نعلن

١. رفاهية القضاء أمر أساسي ويجب الاعتراف به ودعمه

يمكن وصف رفاهية القضاء بأنها عملية مستمرة تمكن القضاة من الازدهار في جميع جوانب حياتهم، بما في ذلك الجوانب المهنية والجسدية والاجتماعية والمعرفية والعاطفية والروحية، التي تُعد مجالات رفاهية معترف بها عالميًا.

٢. ضغوط العمل القضائية ليست ضعفًا ولا يجب وصمها

يمكن وصف ضغوط العمل القضائية بأنها ردود فعل نفسية وفسيولوجية وسلوكية سلبية يعاني منها القاضي نتيجة متطلبات العمل القضائي.

٣. رفاهية القضاء مسؤولية مشتركة بين القضاة والمؤسسات القضائية

تتطلب رفاهية القضاء اتخاذ خطوات من قبل القضاة بشكل فردي، كما يجب على المحاكم تهيئة ظروف عمل ملائمة لذلك.

٤. رفاهية القضاء مدعومة بثقافة قضائية أخلاقية وشاملة

يعد الاتصال الزمالي مؤشراً أساسياً لرفاهية القضاء، ويجب أن يحصل جميع القضاة على فرص متساوية لتحقيق الرفاهية.

٥. تحقيق رفاهية القضاء يتطلب مزيجًا من الوعي والوقاية وإدارة الضغوط

يجب أن تلتزم القيادة القضائية والمؤسسات القضائية بتعزيز رفاهية القضاء من خلال منهج شامل.

٦. يجب أن تتلاءم مبادرات رفاهية القضاء مع الظروف والمتطلبات الفريدة للولايات القضائية الوطنية

تتأثر ضغوط العمل القضائية بعوامل محلية تختلف من ولاية إلى أخرى، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية والبيئية.

٧. تعزز حقوق الإنسان رفاهية القضاء

كما ورد في مبادئ بنغالور، يحق للقضاة الحصول على الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير والاعتقاد والتجمع، بشرط الحفاظ على كرامة منصبهم واستقلال القضاء